رأي قانوني

melhemmahmod@hotmail.com
المستشار القانوني د.محمود ملحم

قضية الداو بين السياسة والقانون

خرجنا عن صمتنا لنتكلم بالقانون الذي أحبنا وأحببناه. هذا القانون الذي واجهنا به كل شيء رغم المعطيات الشحيحة لدينا شح الماء في الصحراء.. خرجنا عن صمتنا المقصود.. ولبرهة.. لنطرح «ترسانة» من التساؤلات المحيرة علها تساعد في فهم وتفهم ما حصل في واقعة سيّست وستبقى كذلك مادامت خرجت من رحم القانون لتستقر في عنق الزجاجة القانونية.. أقل ما يقال بشأنها أنها كالمحيط الداخل إليها مفقود والخارج منها حتما مولود، هذا إن خرج. خرجنا عن صمتنا لنرد على جهابذة المؤتمرات الذين اخذوا علينا هذا البند الجزائي ببعده القانوني. انهالت علينا الأسئلة فوجدنا انفسنا في الختام جالسين خلف الجميع حتى ورقة العمل التي ذهبنا بها لم نقدمها. خفنا. وحتما سيقال لنا. اين انتم من التحكيم؟ بداية، فلنعد للوقائع وبإيجاز.. كان لدى الكويت تطلعات وإستراتيجيات مشروعة واضحة من المجلس الأعلى للبترول بالنمو في صناعة البتروكيماويات علميا بطرق عدة.. نتيجة لذلك، بدأ منذ عام 2006 التخطيط لشراكة بين شركة «صناعة الكيماويات البترولية» وشركة «داو كيميكال» العملاق الأميركي في هذا المجال لتأسيس شراكة تحت مسمى «كي ـ داو».

وبعد دراسة طويلة متعددة الأوجه، تمت الموافقة في شهر يناير عام 2006 على المشروع بكلفة بلغت 17,5 مليار دولار.

وبعد سلسلة من الإجراءات والتدابير القانونية الرسمية، أبرمت بتاريخ 2008/11/28 اتفاقية الشراكة بين الجانبين التي نصت فيما نصت على تعويض جزائي وهنا الاشكالية الاولى التي توجه بها الخبير الدولي في التحكيم حين قال لي من وضع الشرط الجزائي ومن صاغه وبأي لغة صيغت وما مدى بعده القانوني وارتباطه بالعقد وهل عنوان السيادة كان محل اعتبار؟ كان اللجوء إلى التحكيم لدى غرفة التجارة الدولية في حال الإخلال بمندرجاتها امر صائب ام لا ؟

بتاريخ 29 يناير 2009، طلب مجلس الوزراء من المجلس الأعلى للبترول مباشرة الإجراءات اللازمة لإلغاء عقد الشراكة وفقا للإطار القانوني السليم وبما يحفظ حقوق الدولة ومصالحها مستندا في حيثياته الى الانخفاض الشديد في أسعار النفط بنسب غير مبسوقة وانخفاض الطلب العالمي عليه فضلا عن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية المتلاحقة والتي يصعب التكهن بحدود آثارها على المدى الزمني.

نتيجة لذلك، أعربت شركة «الداو كيميكال» الأميركية عن خيبة أملها لقرار الحكومة الكويتية معلنة تقييم خياراتها وفق اتفاقية الشراكة.

وبعد إفساحها المجال مدة 5 شهور في انتظار أي ردود أو تسويات أو محاولة للعودة إلى الشراكة الملغاة، تقدمت في شهر أيار 2009 بمراجعة تحكيمية طبقا لبنود اتفاقية الشراكة بفعل إجهاض الصفقة تحصيلا لما تعتبره حقوقا مكتسبة ومثلتها شركات كبرى في مجال المحاماة مثل شركة كينغ آند سبالدينغ ومقرها أتلانتا وشيرمان آند شيرلنيغ ومقرها نيويورك.

مجرد رأي

د. عبدالله تقي ـ طبيب كويتي

كفاية «تحلطم»

شكل اعتصام الأطباء الأول أمام مستشفى الأميري فيما عرف بقضية «كفاية» حدثا مهما وغريبا في نفس الوقت. فأهمية الحدث تنبع من أمرين، أولهما أن الاعتصام ـ دون النظر في تفاصيل القضية ـ كسر حاجز الصمت لدى الأطباء ونقلهم من مرحلة التذمر المستمر، والملل أحيانا، على الوضع الصحي إلى مرحلة الخطوات العملية في طريق إصلاح هذا الوضع الذي لا يختلف اثنان على «تعاسته». أما الأمر الثاني فيعود إلى أصل القضية ذاتها. فرغم أن عشرات الأطباء الذين خرجوا إنما اعتصموا تعاطفا مع شخص د.كفاية عبدالملك، فنسبة كبيرة أخرى خرجت من باب رفض التدخل الإداري في قرارات فنية يختص بها الطبيب، بل ورفضا للتعسف في استخدام الصلاحيات الإدارية كنوع من العقاب كما يراه البعض. ومع إيماني بحساسية موضوع د.كفاية وما يراه كثيرون من ظلم وقع عليها، فهناك الكثير من القضايا التي سبقت قضيتها وتعرض فيها أطباء لظلم لعله أشد وطأة، لكننا لم نر أي تحرك جاد ما يثير نوعا من الاستغراب حول هذا الاعتصام، خصوصا عندما نرى تهافت البعض في التسابق لتسجيل المواقف والإصرار على الدعوة إلى اعتصام آخر نصرة للدكتورة كفاية، وكأن كل قضايا وزارة الصحة على مدى العقود الماضية اختزلت بهذه القضية التي لا أختلف على استحقاقها من حيث المبدأ. بل ما يثير الدهشة أيضا أنه وبعد يومين فقط من اعتصام الأطباء الأول طالعتنا وسائل الإعلام بخبر اعتداء مواطن كويتي بالضرب على طبيبة عربية في احد المراكز الصحية دون أن نرى أي تفاعل من الأوساط الطبية تضامنا مع الطبيبة الضحية، وكأن «تكفخ» الأطباء صار أمرا اعتياديا في بلدنا الحبيب، ما أثار لدي تساؤلا ماذا لو كان «الطاق» نائبا في المجلس و«المطقوق» طبيبا كويتيا؟!

لقد حان الوقت اليوم وبعد أن خرج الأطباء عن قمقم صمتهم أن يكثفوا جهودهم لنيل مطالبهم المستحقة بالوسائل المشروعة لاسيما في إعادة الروح للجمعية الطبية من خلال اختيار الكفاءات كونها الممثل الشرعي لهم، وبالتالي الضغط على أصحاب القرار نحو سن قوانين كقانون التأمين على الأطباء ضد أخطاء المهنة وغيرها من التشريعات التي من شأنها حفظ حقوقهم ضد من ينتهكها. أما من يؤثر الجلوس في جحره ويكتفي بـ«التحلطم» فلا يلومن إلا نفسه.

نوافذ

nasser@behbehani.info
د.ناصر بهبهاني

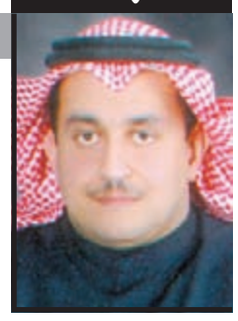

جلسة خاصة

خطوة جديدة في الحياة البرلمانية تمثلت في إقدام النائب د.خليل عبدالله على عرض استجوابه على الوزيرة رولا دشتي قبل تقديمه بشكل دستوري في مجلس الأمة. وهذه الخطوة تعني عدة أمور، أولها أنها تنفي صفة المباغتة والكيدية عن النائب، وتظهر أن القصد من استجوابه هو الوصول إلى نتيجة للصالح العام وليس استعراض عضلات من النائب أمام ناخبيه والمجتمع، وليس القصد منها الشخصانية وإحراج الوزير.

وهذه الخطوة تفتح الباب على طموحات كثيرة، منها أنه لماذا فعلا لا تعقد جلسات بين النائب والوزير قبل تقديم الاستجواب، وهو ما يعمق الخطوة السابقة للاستجواب والتي لا يستخدمها كثير من النواب وهي خطوة السؤال البرلماني، ومادام الكثير من النواب لا يستخدمون هذه الخطوة قبل الاستجواب، فما المانع أن يلتقي النائب والوزير في وجود المستشارين والمتخصصين لبحث محاور الاستجواب والوقوف على حقائق قد تفند ما جاء في الاستجواب، وقد لا تفند، وفي الحالة الأولى يتم توفير الوقت والجهد بأن يتراجع النائب عن تقديم الاستجواب، ويحول دون وقوع أزمة تعرقل أداء المجلس وتشريعاته، وفي الحالة الثانية، أي لو صدقت محاور الاستجواب، يطلب النائب من الوزير تدارك الخطأ وتصحيحه إن كان هناك مجال لذلك، وإن لم يكن هناك مجال فمن حق مجلس الأمة أن يضع الوزير في دائرة المساءلة.

هذه الطريقة مستمدة من الأعراف، فهناك سوابق تاريخية لدى نواب ووزراء حلوا مشاكلهم الاستجوابية لصالح الوطن من دون اللجوء إلى المنصة، ذلك أن طبيعة المواطن الكويتي شغوف بالحلول الاجتماعية التي تنتهي بمصالحة في ديوانية أو في جلسة حكماء.

هذا لا يعني أننا نلغي الدور الدستوري لمجلس الأمة، بل ان نمزجه بشيء من الأعراف الإنسانية والرسمية، ومن شأن الجلسات المهنية قبل الاستجواب بين النائب والوزير أن تطيل عمر السلطتين التشريعية والتنفيذية.

في الصميم

www.leeesh.com
م.غنيم الزعبي

سؤال بنص مليار دينار لكن الإجابة عنه جلطة

بعض المواقف ينطبق عليها المثل الأميركي «No win situation» وهو يعني بالعربي «خسران خسران».. وهذي هي حالة وزارة الصحة ومأزقها الكارثي مع الأموال التي كانت تجبيها من الوافدين بحجة التأمين الصحي، هذه الأموال تراكمت وتجمعت على مدى أكثر من 10 سنوات في خزينة وزارة الصحة لتصل حسب آخر التقديرات إلى مبلغ مهول قيمته أكثر من 500 مليون دينار.

الغريب أن هذا النصف مليار ظل مجمدا في حسابات وزارة الصحة (حتى فوائد ما أعتقد أخذوا عليه)، ولم يتكلم عنه أحد أو «يجيب له طاري»، حتى قبل بضعة أشهر حين قدم النائب حمدان العازمي سؤالا برلمانيا عن مدى صحة هذه المعلومة الغريبة جدا وهي أن وزارة الصحة لديها في حسابها نصف مليار دينار لا تعرف ماذا تفعل به، ثارت ضجة قليلة لكن كالعادة عندنا في الكويت نطير في العجة في أي موضوع جديد ما نلبث أن ننساه، ونركب موجة أي حدث أو موضوع جديد وننسى القديم حتى لو كان عن وزارة مستشفياتها متهالكة ولديها نصف مليار دينار «نايمة عليهم» دون أن تستفيد من دينار واحد منه، تم نسيان الموضوع برمته.

لكن قبل بضعة أسابيع هناك أخبار غير مؤكدة «مرة أخرى أقول غير مؤكدة» أنه لا أحد يعلم أين النصف مليار دينار وهي معلومة أستبعدها كثيرا لكن إن صحت فهي مصيبة وهنا يأتي دور أعضاء البرلمان باستخدام أدواتهم الدستورية لتوجيه سؤال واضح وصريح إلى وزارة الصحة من جزأين الأول هو هل النصف مليار دينار موجودة أم لا؟ الثاني ما هو تبرير وزارة الصحة في عدم الاستفادة منها؟ وهي التي ألغت مناقصة 4 مستشفيات بسبب تذمرها لسعرها العالي جدا.

نقطة أخيرة: في كلتا الحالتين وزارة الصحة خسرانة فتجميدها لهذا المبلغ الكبير دون الاستفادة منه خطيئة وأيضا عدم معرفة مكانه هي خطيئة أكبر.

خاطرة

ducky872000@yahoo.com
نجاة ناصر الحجي

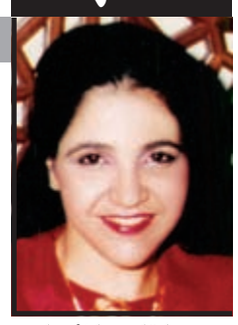

صداقات الأبناء في ميزان الأسرة

الصداقة علاقة حميمة ووطيدة بين فردين أو أكثر أو انها رابط يجمع بين فريق من الأناس، والصداقة تؤلف بين القلوب وتعمد الى تراصهم وتكاتفهم فتخلق التراحم والتلاحم والتراص بين الأصدقاء فترى المرء منهم يفزع لصديقه ويعمل جاهدا على معاونته في الملمات والنكبات ولا يتخلى عنه إلا وقد اطمأن عليه وسكن باله على انه بخير وعافية وان ما من أمر ينكد عليه عيشه او راحة باله او اطمئنان نفسيته فاذا انقلب عليه حاله تراه يضطرب لما حل به ويسعفه ويلجأ الى كل السبل والطرائق ليحل الاطمئنان في قلبه والسكينة في حاله والراحة في كينونته فتتلاحم اركانه وتتدارك قواه فتتماسك بعنف وتتعمق علاقة الصداقة بعنف من كل الجهات حتى ان الشخص اذا وقع في مأزق وجدته يسارع الخطى لصديقه ليتخلص من مأزقه واذا ما مسه سوء لجأ الى صديقه عله يخلصه منه فلا يلقى منه الا كل ترحاب وأهلية، ولا يتركه الا وقد اطمأن عليه وارتاح باله لحاله ووضعه فهو مخلص له يعزه كثيرا ويعز عليه ان يصيبه سوء وكأنما هذا المس قد اصابه هو دون غيره من الناس وتراه مطمئنا اذا زالت الغمة وانزاح السوء عن صديقه وانه لمن العجيب بشأن ان ترى هذا يسره ويفرج اساريره ويسعد قلبه بل ويصعد من معنوياته فيرتاح باله وتطمئن نفسيته وتراه يكاد يطير فرحا وتهليلا وقد هلل صديقه واصبح سعيدا فرحانا، فما من ملمة تعكر مزاجه وما من مشكلة تثقل كاهل صديقه او تلبسه ثوب السوء والحزن فقد زال كل سوء وعادت الفرحة ورجع السرور لصديقه.

والصديق رفيق حسن تراه ملازما لصديقه اينما حل او رحل وعلى هذا يكون مطلعا على اموره ما ظهر منها وما خبا فتراه ان كان نبيها ناصحا لرفيقه في دروبه وافعاله يبعد عنه مساوئ الاعمال ويبقى على اصراره في نهيه عنها فيما يقربه لصالح الاعمال ويعمل على غرسها بنباهه في دواخله، فترى صديقه متمسكا بها فخورا بنفسه اذا يأخذ بنصح رفيقه حيالها وهذا هو عين الحقيقة وذات صالح الاعمال ونباهتها وعين المسرة في دواخلها دون ان تشوبها شائبة او تنكسها مذلة او حقارة او مهانة.

ويا حبذا اذا عرفت الاسرة اصدقاء او صديقات البنات عن كثب وعن دراية وعمق فتراها تدعوها الى الاستضافة فيكون للرفاق خطا قدم في المنزل فتطلع الاسرة عن كثب على سرائر الاصدقاء وتتعرف على سلوكهم ومعارفهم عن كثب فترنو اليهم وتطمئن لرفقة الابناء فلا ثمة شكوك تعتمر قلب الام ولا مخافة من أمر مهين شائب يدخل قلب الاب وتعيش الاسرة في امان واطمئنان على الابناء وعلى المصير الذي ينتظرهم وقد غابت الاعين عنهم وتختفي بذلك الشكوك والاوهام والوساوس فما من أمر يشغل البال وما من هزيمة تحل بالأسرة ضحية الرفقة السيئة وبذا تنفرج الاسارير وتحل الرحمة والاطمئنان بالصداقة الحسنة لا بالرفقة السيئة.

والصديق الحق هو الصديق الذي يقف مع صاحبه اذا ما ألمت به مشكلة ما، او اذا ما استضاق صدره من سوء ملمات او آفات حيث يقف الى جانبه ويسانده ويخفف من اعبائه فيقال «الصديق وقت الضيق وتراه هنا ينهاه عما قد يسيء اليه ويكدر خاطره ليفكر في ذات نفسه بالخير الذي يجب ان يحسن القيام به بدلا من ان يلجأ الى التفكير السلبي الذي قد يجني عليه وتليه تبعات خاسرة ضيقة الفكر والحس والمنطق والتي لا تمت الى الواقع بصلة عوضا عن ان يلبسه ثوب التفكير الايجابي الذي يبعد عنه الشرور والآثام ويقربه الى الله سبحانه وتعالى واتباع التصرف السليم بنهج رسولنا صلى الله عليه وسلم فيكون مساره مستقيما ونهجه صحيحا واسلوب تصرفه سليما دونما حاجة الى نصيحة من احد فيكون المرء هو الناصح وهو الخيّر وهو الطيب وهو المنبع بل يكون هو المثالي في نهجه بفضل رفقته الطيبة لا السيئة وهكذا تكون الصداقة أصولية مثالية لا مجال فيها للشك والنفور ولا مساحة لها للتباعد والاستخفاف فتكون هي حقا الصداقة الصدوقة والعلاقة الخلاقة لحسن الظن والتقارب فتدوم ايامها وسنواتها طويلا بل انها قد تمتد امد دهر الصديقين معا دون فراق ولا عزلة أيا كانت الاسباب.

رؤى كويتية

baselaljaser@yahoo.com
@baselaljaser
باسل الجاسر

نوابنا كونوا كالمقاطعين

المتابع للشارع السياسي يلمس ما يملأ أغلبية المواطنين من سخط وغضب على الحكومة نتيجة ضعف أدائها وتردي عطائها، الذي زاد وتضاعف عدة مرات بعدما جاء في برنامج عمل الحكومة من استفزاز بسبب همة ونشاط برنامجها لتضيق مساحات الدعم الذي تقدمه الدولة لمواطنيها، وتغاضيها وكسلها العظيم بل وعجزها عما تسبب فيه تقاعس الحكومة في ملاحقة الفاسدين الذين يتسببون في إهدار المال العام بالملايين بل بالمليارات سواء في صفقات فاسدة او صفقات تنفيع.

وهذا السخط والغضب الشعبي العارم والملموس يتطلب من نواب الأمة أن يعبروا عنه ويكونوا لسان حال من يمثلونهم حتى يكونوا مرآة تعكس غضب الشعب من حكومته، وبقطع النظر عن بعض الاستثناءات من بعض النواب، فإننا لا نرى من الأغلبية إلا الدفاع المستميت عن الحكومة وسوآتها والتصدي الشرس لانتقادات زملائهم من النواب لهذه السوآت التي بات المواطنون يتلقفونها بارتياح جم وخصوصا ما جاء في برنامج عملها.

وهذا الوضع الذي إن استمر وتواصل فإنني أخشى أن يؤدي بل إنه سيؤدي حتما لدفع الكثير من المواطنين للاشتياق لنواب المقاطعة رغم كل ما كان يحدث من تجاوزات، حيث كانوا يدفعون الحكومة دفعا لمهاوي الفساد ولكنهم كانوا يمثلون بحرفنة منقطعة النظير دور المعارضة رغم انهم المتحالفون معها لذلك فإنني أقول للأغلبية في مجلسنا الحالي اجلدوا سوء الحكومة وما جاء في برنامج عملها من سقطات واجبروها على تعديلها او تحمل تبعات استفزازها لجمهور الناخبين..أو على الأقل اجلدوها باللسان وقفوا معها بالتصويت كما فعل المقاطعون على اقل تقدير.

أقول ما قلت واستدرك بأن الأصل والواجب ان يكون نواب الأمة مدافعين عن حقوق الشعب لا عن الحكومة ويدفعونها دفعا للإصلاح ولا يتسترون على فسادها، أما والحال كما نرى من الأغلبية فإنني ادعوهم لأن يلعبوا كما لعب المقاطعون، على الأقل هاجموا فسادها بالعلن وطيبوا خواطر المواطنين، وعند التصويت وخلف الستار دافعوا عنها، ورغم ما في هذا من فساد إلا أنه سيكون اقل فسادا من فساد المقاطعين، وذلك من اجل درء المفسدة الكبرى المتمثلة بتوليد الإحباط لدى الأغلبية من الشعب الذي سيدفعهم مجبرين للكفر بالديموقراطية